وخشي مكتب التحقيق الاتحادي الاميركي ، الاف بي اي ، من ان يقع الشيء نفسه في الولايات المتحدة ، فاخذ يراقب الطلبة الفلسطينيين والعرب في الولايات المتحدة عن كثب ، ويضايقهم ويرهبهم ، وهكذاابتدأت « عملية بولدر »Operation Bolder .

في الامم المتحدة ضغطت الولايات المتحدة من اجل القيام باجراءات دولية ضد الارهاب · وفي ايلول ١٩٧٢ وزعت الولايات المتحدة مسودة قرار لمنع ومعالجة اعمال الارهاب الدولي · ودعت مسودة قرار لمنع ومعاقبة اعمال الارهاب الدولي · ودعت مسودة المعاهدة هذه الى مقاضاة او تبادل الارهابيين الذين يهاجمون او يخطفون دبلوماسيين او مسؤولين تابعين لحكومات اجنبية او منظمات دولية · وفي خطاب امام الامم المتحدة في الخامس والعشرين من ايلول ١٩٧٢ ، دعا وزير الخارجية الاميركية روجرز الامم المتحدة للقيام باجراء على عدة جبهات لمكافحة الارهاب الدولي · وبالاضافة الى مسودة المعاهدة هذه ، دعا روجرز الى خلق معاهدتين اخريين حول الارهاب · فمن شأن المعاهدة الثانية ان تشترط تعليق جميع الرحلات الجوية الى البلدان التي تمتنع عن معاقبة او تسليم خاطفي او مخربي الطائرات المدنية · وتتطلب المعاهدة الثالثة مقاضاة او تسليم الاشخاص الذين يقتلون او يجرحون او يخطفون ضحايا مدنية في بلد اجنبي بقصد اجبار احدى الدول او احدى المنظمات الدولية على القيام بتنازلات · (٩٧)

في أيلول ١٩٧٢ اسس الرئيس السابق نيكسون لجنة وزارية لمكافحة الارهاب · وكانت وظيفة هذه المنظمة هي التنسيق بين نشاطات مختلف الوكالات الحكومية بغية الرد بسرعة وفعالية لدى وقوع اعمال ارهابية · (٩٨)

وقلقت امم العالم الثالث حول مبادرات الولايات المتحدة ضد الارهاب ، شاعرة بانها لا تسعى الا الى خدمة المتربعين في السلطة · واعتقدت تلك البلدان ان الغاية من خطة العمل هذه ، اذا ما تبنتها الامم المتحدة ، هي اعاقة حروب التحرير الوطني ·

في كانون اول ١٩٧٢ ، صوتت الولايات المتحدة ضد قرار الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة الذي يدعو الى دراسة الارهاب · وزعمت الولايات المتحدة ان القرار لا يشجب الارهاب وان الحاجة تدعو الى العمل لا الى الدراسة · بيد انه يبدو ان الولايات المتحدة اعترضت بصورة رئيسية على مادة في القرار تؤكد حقوق الشعب في تقرير المصير وتدعم شرعية نضال حركات التحرر الوطني · (٩٩) وتصويت الولايات المتحدة ضد هذا القرار منسجم مع السياسة الاميركية ، لان الولايات المتحدة كانت قبل ذلك بستة أيام ، في الثاني عشر من كانون الاول ١٩٧٢ ، قد صوتت ضد قرار الجمعية العامة الرقم ٢٩٥٥ الذي اعترف بحق الشعب في تقرير المصير والحرية · في الامم المتحدة واصلت الولايات المتحدة معارضتها القوية للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني · فبين ١٩٦٩ و ١٩٧٣ فقط صوتت الولايات المتحدة بكلمة « كلا » على جميع قرارات الامم المتحدة السبعة التي تثبت الحق الاكيد في تقرير المصير للفلسطينيين · وفي الواقع صوتت الولايات المتحدة « كلا » على جميع قرارات الامم المتحدة المتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير · ولم تصوت الولايات المتحدة بالايجاب على اي قرار من قرارات الامم المتحدة المتعلقة بمنظمة التحرير الفلسطينية · ويخضع موفدو منظمة التحرير الى الامم المتحدة للانظمة الاميركية المشددة التي تحدد حرية الحركة ضمن شعاع قدره ٢٥ ميلا من مدينة نيويورك · ولا تطبق هذه الانظمة بصورة متبادلة الا ضد الاتحاد السوفياتي وبضعة بلدان اشتراكية اخرى ·